مجلة جامعة بابل/ العلوم الإنسانية /المجلد ٢٥/ العدد٤ :٢٠١٧

ظاهرةُ القطعِ ودلالتُها في النحو العربي

مهند ناصر حسين
وزارة التربية/مديرية تربية بابل
MohnnadAli6677@ yahoo .com

الملخص

انتظمَ البحثُ في مبحثين جاءتْ قبلهُما مقدمةٌ وتمهيد، ذكرتُ في التمهيدِ مفهومَ القطعِ وفائدتــَهُ وآراءَ العلماءِ فيه، وتناولتُ في المبحثِ الأول القطعَ في التوابعِ كقطعِ البدلِ وقطعِ النعتِ وقطعِ العطفِ وقطعِ التوكيد،

وأوردتُ في المبحثِ الثاني القطعَ في غيرِ التوابعِ ، كالقطعِ في الخبرِ والقطعِ في الفعلِ المضارعِ المجزوم والقطعِ في الفعلِ المضارعِ المنصوب، وبينتُ في الخاتمةِ أبرزَ النتائجِ التي توصلَ إليها البحث، والتي منها:

١ــ يردُ القطع كثيرا في الكلام، لما له من أهمية لدى السامع والمتكلم على سواء، فهو يرد في الاسماء كــ(البدل والنعت والعطف والتوكيد والخبر)،وفي الأفعال كالقطع في الفعل المضارع المجزوم والفعل المضارع المنصوب.

٢ ــ إنَّ القطع مقيد بالمعنى، فإن أراد المتكلم معنا معينا يتطلب القطع قطعَ، وإلا فلا يجوز له أن يقطع متى شاء.

٣ ــ للقطع فوائد كثيرة منها: التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة يستحق اهتماما خاصا، وكذلك التعريف أو التخصيص أو التوضيح أو الإشارة والإلماح، وبيان أن المقطوع قد اشتهر بهذه الخصلة بحيث أصبح معروفا عند السامع كما عند المتكلم، ومنها الفائدة البلاغية لما يعطيه اختلاف الإعراب من جمال في تنوع الكلام.

و ذكرتُ بعد الخاتمة المصادرَ والمراجعَ التي اعتمدَ عليها البحثُ و أهمها: كتابُ سيبويه (ت١٨٠هــ)ومعاني القرآن للفراءِ (ت٢٠٧هــ)وشرحُ الرضي الأستربادي(ت٦٨٦هــ) على كافيةِ ابن الحاجب ومعاني النحوِ لفاضل السامرائي، واللغةُ العربيةُ معناها ومبناها لتمّام حسان.

الكلمات المفتاحية: القطع ،البدل، النعت ،العطف،التقريب.

Abstract

Find enrolled in two sections came before them and pave the introduction, said in a boot concept pieces and usefulness and the views of the scientists, and dealt with in the first part, the pieces in the wildcard disciples as spare parts and spare epithet kindness and spare emphasis

Reported in the second part, the pieces in the non-disciples, Kalqta in Al Khobar and cutting in the present tense Almdzom and cutting in the present tense verb and without any hesitation, and showed in the finale highlighted the findings of the research, which includ:

1.Full pieces frequently to speak, because of its importance to the listener and the speaker on both, it is given in the names (k allowance participle and affection and affirmation and the news), and acts Kalqta Almdzom in the present tense and the present tense and without any hesitation.

The two pieces a restricted sense, the speaker wants us requires a certain cut pieces, otherwise it is not permissible for him to cut off whenever he wants

3.To cut many benefits including: the thrill of directing the mind to this lump, and that it is of paramount importance deserves special attention, as well as the definition or customization or clarification or reference and Alalmah, and a statement that the lump has been known for this trait so that became known when the listener as when the speaker, including interest rhetorical what gives him a different expression of the beauty in the diversity of speech
And I said after the conclusion of sources and references relied upon research and the most important book: Sibawayh (d. 180 AH) and the meanings of the Qur'an for furs (d. 207 AH) and explain complacent Astarabadi (d. 686 AH) sufficient son eyebrow and meanings as for Fadhel al-Samarrai, the Arabic language and its meaning and its building to Tammam Hassan .
Keywords: cut, allowance, adjective, kindness, rounding.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين أبي القاسمِ محمد وعلى آلهِ الطيبين الطاهرين.

أما بعدُ.

فإنَّ دراسة َظاهرةِ القطعِ في النحوِ العربيّ منَ الدراساتِ المهمةِ التي تــُحفِّزُ الباحثين على الاطــّلاع عليها ومعرفةِ المزيدِ عنها وكشفِ جوانبها، والذي يتتبعُ دراسة َالقطعِ عندَ علماءِ النحوِ الأوائل يجدُها قد اقتصرتْ على قطعِ النعتِ من دون الوقوفِ كثيرًا على القطعِ في غيرهِ من التوابعِ أو الأفعال، وانطلاقا من هذه الفكرة حاولتُ أن أقفَ على بعضِ جوانبِ القطع وبيانها، لذلكَ تمَّ اختيارُ هذا البحثِ وقد عنونتهُ بـــ (ظاهرة ُالقطعِ ودلالاتها في النحوِ العربي).

انتظمَ البحثُ في مبحثين جاءتْ قبلهُما مقدمةٌ وتمهيد، ذكرتُ في التمهيدِ مفهومَ القطع ِوفائدتــَهُ وآراءَ العلماءِ فيه، وتناولتُ في المبحثِ الأول القطعَ في التوابع ِكقطع ِالبدلِ وقطع ِالنعتِ وقطع ِالعطفِ وقطع التوكيد،

وأوردتُ في المبحثِ الثاني القطعَ في غيرِ التوابع ِ، كالقطع ِ في الخبرِ والقطع ِفي الفعلِ المضارع ِالمجزوم والقطع ِ في الفعلِ المضارع ِالمنصوب، وبينتُ في الخاتمةِ أبرزَ النتائج ِالتي توصلَ إليها البحث، وبعدُها ذكرتُ المصادرَ والمراجعَ التي اعتمدَ عليها البحثُ والتي كان أهمها: كتابُ سيبويه (ت١٨٠هـــ)ومعاني القرآن للفراءِ (ت٢٠٧هـــ)وشرحُ الرضي الأستربادي(ت٦٨٦هـــ) على كافيةِ ابن الحاجب ومعاني النحوِ لفاضل السامرائي، واللغة ُالعربية ُمعناها ومبناها لتمّام حسان.

وفي الختام أقول: إن كنتُ وفقتُ في عملي هذا، فللّه الحمدُ والمنَّة، وأرجو أن أكونَ قد ساهمتُ في إضافةِ ما هو نافعٌ للدرسِ النحوي، وإن لم يكنْ كذلك فإنّي لا أدّعي لعملي الكمالَ وما أبرّئ نفسي من الزلل، فاللّه أسألُ أن يقيلَ عثرتي ويغفرَ زلّتي ويتقبّل عملي هذا بأحسنِ قبولٍ، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين.

التمهيد/القطع: مفهومه و فائدتــُه و آراء علماء النحو في القطع

مفهوم القطع لغة ً واصطلاحًا: القطعُ لغة ً:قطعُ الشيء فصلُ بعضِه عن بعض، يُقال: قَطَعْتُهُ قَطْعاً ومَقْطَعاً فانْقَطَعَ أي:فصلتــُه[١].والْقَافُ وَالطَّاءُ وَالْعَيْنُ عند ابن فارس(ت٣٩٥هـــ) أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى صَرْمٍ وَإِبَانَةِ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ. يُقال: " قَطَعْتُ الشَّيْءَ أَقْطَعُهُ قَطْعًا. وَالْقَطِيعَةُ: الْهِجْرَانُ. يُقال: تَقَاطَعَ الرَّجُلانِ، إِذَا

تَصَارَمَا. وَبَعَثَتْ فُلانَةُ إِلَى فُلانَةَ بِأُقْطُوعَةٍ، وَهِيَ شَيْءٌ تَبْعَثُهُ إِلَيْهَا عَلامَةً لِلصَّرِيمَةِ. وَالْقِطْعُ، بِكَسْرِ الْقَافِ، الطَّائِفَةُ مِنَ اللَّيْلِ، كَأَنَّهُ قِطْعَةٌ. وَيُقال: قَطَعْتُ قَطْعًا. وَقَطَعَتِ الطَّيْرُ قُطُوعًا، إِذَا خَرَجَتْ مِنْ بِلادٍ" [٢]. والقَطْعُ: إبانةُ بَعْضِ أَجزاءِ الجِرْمِ مِنْ بعضٍ فَصْلا، قَطَعَه يَقْطَعُه قَطْعاً وقَطِيعةً وقُطوعاً [٣].

القطعُ اصطلاحاً:هو مخالفةُ الثاني أو الثالثِ لحالةِ الأول الاعرابية، فإذا كان الأولُ مرفوعا جاء القطعُ في الباقي إلى النصبِ فقط،أو إلى النصبِ والجر، وإذا كان الأولُ منصوبا جاء القطعُ في الباقي إلى الرفع، أو إلى النصب، أو إلى الجر، مع إعرابهِ في كلِّ حالةٍ بما يناسبها، وتقديرُ العاملِ الملائمِ لها ، فتتنقلُ الكلمة من الحالةِ التي كانتْ عليها إلى حالةٍ أخرى مخالفةٍ لها ، فلا بدَّ في القطع من ضبطٍ جديد، وإعرابٍ جديدٍ كذلك ، بحيثُ يختلفان عن الضبطِ والإعرابِ السابقين قبل إحداثه [٤].

فائدةُ القطع:للقطعِ فوائدٌ عديدةٌ منها:

١ ــ بيانُ أنَّ المقطوعَ قد اشتهرَ بهذه الخصلةِ بحيثُ أصبحَ معروفًا عندَ السامعِ كما عندَ المتكلم، قال المبرّد(ت٢٨٥هــ):"إنه إذا قال:(جاءني عبدُ اللهِ الفاسقِ الخبيث) فليسَ بقولهِ إلا وقدْ عرفهُ بالفــُسقِ والخبث، فنصبَهُ بــ(أعني) وما أشبهَهُ من الأفعال، نحو (أذكر)، وهذا أبلغُ في الذم، أن يقيمَ الصفة مقامَ الاسم، وكذلك المدح " [٥]، والدلالةُ على أهمية المقطوع من غيرها، جاء في الكشاف في تفسير قوله تعالى:((وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ)) [سورة البقرة آية ١٧٧]، :" وأخرج.الصَّابِرِينَ منصوباً على الاختصاصِ والمدح، إظهاراً لفضلِ الصبرِ في الشدائدِ ومواطنِ القتالِ على سائر الأعمال "[٦]، وقال الحيدرة اليمني(ت٥٩٩هــ):" وإنما جازَ قطع المدحِ والذم، لأنهما موضعٌ يَحسنُ فيه الإطالةُ والإسهاب " [٧].

٢ــوقد يكونُ الغرضُ من القطعِ التعريفَ والتخصيصَ والإشارة إلى المقطوعِ بمدحهِ أو ذمّهِ ، إذ يرى الرضي الأستربادي أنَّ قطعَ اللقبِ إلى الرفعِ أو النصب، إنما هو لكونهِ متضمنا للمدح أو الذم [٨]،إذ إنَّ مخالفة الاعرابِ قد يكون دليلًا على المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح، وإيقاظ للسامع، وتحريك من رغبتهِ في الاستماع، سيما معَ التزام حذفِ الفعلِ أو المبتدأ، فإنَّهُ أدلَّ دليلٍ على الاهتمام بالمعنى[٩].

٣ــوالقطعَ أبلغُ وأكملُ في المعنى من الإتباع، جاءَ في تفسيرِ النسفي " الكلامُ إذا انتقلَ من أسلوبٍ إلى أسلوب أدخلَ في القبولِ عندَ السامع وأحسنَ تطرية لنشاطهِ وأملأ، لاستلذاذا إصغائه "[١٠].

٤ــ ومن فوائد القطع الجمالُ في مخالفةِ الإعرابِ وتنوّعُ الكلام، جاءَ في تفسيرِ البحرِ المحيط نقلا عنْ أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هــ): "إذا ذكرت الصفاتُ الكثيرة في معرض المدح والذم، الأحسنُ أنْ تــُخالفَ بإعرابها ولا تجعلها كلــَّها جارية على موصوفِها، لأنَّ هذا الموضعَ من موضع الإطنابِ في الوصف، والإبلاغ في القول، فإذا خولفَ بإعراب الأوصافِ كانَ المقصودُ أكمل، لأنَّ الكلامَ عند الاختلاف يصيرُ كأنه أنواعٌ من الكلام، وضروبٌ من البيان، وعند الاتحادِ في الإعراب يكون وجهاً واحداً أو جملة واحدة"[١١].

لذلك فإنَّ الغرضَ من القطع على أكثرهِ غرضٌ بلاغيٌّ ،وهو التشويقُ وتوجيه الذهن إلى هذا المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة يستحق اهتماما خاصاً، لرفعة شأنه، أو حقارة منزلته ، تستدعي مزيدًا من الانتباه وتوجيه الأبصار والأسماع إليه ، ولذا جُعِل في جملةٍ جديدة الغرضُ منها إنشاءُ المدح أو الذم أو الترحم ..إلخ، ولهذا لا يُستعملُ القطعُ مع من يجهلــه لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة [١٢].

وقد يكون القصدُ من القطع التعريف أو التخصيص أو التوضيح أو الإشارة والإلماح أو غير ذلك [١٣] ، وسيأتي الحديث عنها في مواضيعا من البحث.

آراء علماء النحو في القطع:لم يختلفْ علماءُ النحو كثيرًا في بيان مفهوم القطع الذي نحنُ نخصَّهُ بالبحث، وهو مُخالفة الاسم اللاحق للسابق، قال سيبويه:" وإن شئتَ جعلتهُ صفة فجرى على الأول، وإن شئتَ قطعتَهُ فابتدأتَه، وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدِ هو، والحمدُ لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأتَــه فرفعتَه كان حسنا"(١٤) ، ولم يخالف الفراء قولَ سيبويه ، فهو يقول:" والعربُ تعترضُ من صفاتِ الواحد إذا تطاولتْ بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كانَ الاسمُ رفعاً، وينصبون بعضَ المدح، فكأنهم ينوون إخراجَ المنصوبِ بمدحٍ مجددٍ غير متبعٍ لأول الكلام"(١٥)،علما أنَّ الفراء يسمي الحالَ قطعاً أيضا،جاء في معاني القرآن في تفسيرِ قولهِ تعالى: ((إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيا وَالآخِرَةِ)) [سورة آل عمران آية ٤٥]، :" وقولهُ: (وجيهاً) قطعاً من عِيسَى، ولو خفضتَ على أن تكونَ نعتاً للكلمة، لأنها هِيَ عِيسَى كان صواباً"(١٦)، ويرى أبو عبيدة (ت٢٠٩هـ)إنَّ الكلامَ إذا طالَ قــُطِع، جاء في تفسيرهِ " العربُ تخرجُ من الرفع إلى النصب إذا كثرَ الكلام، ثم تعودُ بعد إلى الرفع"(١٧)، ولعلماءِ العربيةِ المحدثين رأيٌ في القطع،إذ يرى كمال بــشر أنَّ الاسم المقطوعَ ليسَ جزءًا من جملةٍ محذوفةٍ وإنما هو جملةٌ مستقلةٌ بذاتها، ومما يدلُّ على ذلكَ أنها ليستْ مرتبطة بما سبقها نحوياً،فهي ـــ كما يراها كمال بشرـــ جملة جوابٍ لسؤالٍ صريحٍ أو متوقع يوجهُهُ السامعُ إلى المتكلم .(١٨)،والذي أراهُ أنَّ الاسم أو الجملة المقطوعة مرتبطة بالسياق وليست بمعزلٍ عن التبعية، أسوة بالاسم الذي يقع وصفا أو حالا في غيرِ ما قــُطع، ويرجع تمام حسان ظاهرة القطع لسببِ المجاورة أو قرينةِ الإسناد، فهو يقولُ في رفع كلمة(الصابئون) في قولهِ تعالى:((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى)) [سورة المائدة آية ٦٩]،:" فما الذي رفع (الصابئون)؟ الجواب:أنَّ قرينة التبعية لوضوحِها أغنتْ عن قرينة العلامةِ الإعرابية"(١٩)، ويؤكد محمد الأنطاكي ضرورة الإيحاء للقطعِ بما يأتي من المتكلمِ من نغمة أو إشارةٍ أو حركة، إذ يقول:" واعلم أنَّ قطعَ النعت لا يكفي فيهِ مجردُ المخالفة الإعرابيةِ بين النعتِ ومنعوتِه فلا بدَّ أنْ يصحبَ ذلك شيء من حركاتِ المتكلم وأوضاعهِ بما يشعرُ بالقطع، كأنْ يــُسكنُ المتكلم برهة يسيرة بينَ المنعوتِ ونعته، فيقولُ مثلا:(جاء زيدٌ)ثم يسكنْ برهة، ثم يستأنفُ قائلاً: (العطارَ) على تقدير أعني العطار،أو أن يُعطي النعتَ المقطوعَ نغمةً صوتية مخالفة لنغمة الخبرِ كنغمةِ الترحم أو نغمة الإعجاب أو نغمةِ الاحتقارِ أو غيرِ ذلك من النغمات مما يناسبُ الغرض الذي جرى من أجلهِ القطع"(٢٠).

ومما تقدمَ من بيانِ مفهومِ القطع وفائدتهِ وآراءِ العلماء فيه، يتضحُ أنَّ القطعَ من إرادةِ المتكلم، فهو محددٌ بالمعنى والهدفِ منه وما يرمي إليه،زيادة على الجوانبِ الصوتيةِ التي أشارَ إليها بعضهم من سكوتٍ ونبر وتنغيمٍ وإيحاء، فضلا عن الجانبِ البلاغي، وهو الغرضُ الأساس في هذه الظاهرة، كما أنَّ القطع لا يختصُ بالأسماءِ بل يكون في الأسماءِ والأفعال على سواء، فالقطعُ في الأسماء : كقطعِ النعت والعطفِ والبدل والخبر وغيرها،وفي الأفعالِ كقطعِ الفعل المضارع المجزوم والفعل المضارع المنصوب ، وسنحاولُ أن ندرسها إن شاء الله تعالى .

المبحث الأول /القطع في التوابع

أولا: القطع في البدل:يعرفُ البدل بأنهُ :" التّابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ بينهُ وبينَ متبوعهِ "(٢١)، نحو واضعُ النحوِ الإمامُ عليٌّ، فعليٌّ (عليه السلام) تابعٌ للإمام في إعرابه وهو المقصودُ بالحكم،والغرضُ من البدل هو التفصيلُ بعد الإبهامِ الداعي الى التشويق، فهو الذي يتجهُ إليه المعنى الذي في الجملةِ ويقويه ويوضحهُ ويرفعُ الاحتمالَ عنه، والمبدل منه ما هو إلا تمهيدٌ له وطريق إليه (٢٢)، أي إن البدلَ هو المهم، وهو الذي

يجلبُ انتباهَ السامع، فهو قريبٌ من الاسمِ المقطوع من حيثُ الأهمية، وعلى الرغمِ من هذا التقاربِ فإنَّ البدل قد يكون مقطوعا لزيادة الاهتمام بهِ أو لمعانٍ أخر يقصدها المتكلم.

ويصحُ الإتباع والقطع في البدل إذا كانَ المبدلُ منه مذكوراً، خالياً من التفصيلِ أو مشتملاً عليه، فإن كانَ البدل خالياً من التفصيل جازَ فيه الأمران: الإتباع والقطع، نحو: فرحتُ بعليّ أخوكَ أو أخاك على القطع فيهما. أو: أخيك على البدل، قال سيبويه:" وقد يكونُ مررتُ بعبدِ الله أخوك، كأنه قيل له: مَن هو؟ أو مَن عبدُ الله، فقال: أخوك"[٢٣]،نحو قولهِ تعالى:((ويومَ القِيامةِ تَرَى الذِين كَذَبُوا على اللَّهِ وجُوهُهُم مُسْوَدَّة)) [سورة الزمر آية ٦٠]، بالنصبِ بدلاً من الذين أو بالرفعِ على القطع، ويرى سيبويه أنَّ النصبَ عربي جيدٌ، والرفعُ في هذا أعْرَفُ[٢٤]،

وكقول الفرزدق من [الطويل][٢٥] :

ورثتُ أَبي أخلاقَــهُ عاجِلَ القِرى وعَبطَ المَهاري كُومُها وشَبوبُها

و إن كانَ المبدلُ منه مجملاً والبدلُ أقساماً، وهي كلُّ أقسام المبدل منه جازَ قطعُ البدل وعدمه، نحو (مررتُ برجالٍ طوالٍ وقصارٍ)أو (مررتُ برجال طوالٌ وقصارٌ) أو (مررتُ برجالٍ طوالاً وقصاراً).

أما إن كانَ البدلُ مفصلاً غير مستوفٍ أقسامِ المبدل منه تعينَ في البدلِ القطع نحو: مررتُ برجالٍ طويلاً وقصيراً، أو: طويلٌ وقصيرٌ، بالرفعِ أو النصب في الكلمتين، ونحو قولهِ تعالى : ((قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتا فِئَةٌ تُقاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرى كافِرَةٌ)) [سورة آل عمران آية ١٣]، بالقطع إلى الرفعِ على معنى: إحداهُما تقاتلُ فِي سبيل اللَّه، وهو وجهُ الكلام عند الفراء [٢٦]، وكقولِ كثير عزة من [الطويل] [٢٧]:

فكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ ورِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

والبيتُ بروايتين: بالجرِ على الإتباع وبالقطع على تقديرِ مبتدأ، أي: إحداهُما رجلٌ صحيحةٌ .

والفائدة من قطع البدلِ هي التوضيحُ والزيادة في الاهتمام، جاءَ في معجم القواعدِ العربية :" والأصل: وجوهَهُم على النَّصْبِ بَدَلاً من الذين،ولَكِنْ أُوثِرَ في الآية القَطْعُ لأَنَّ المَعْنَى بالقطعِ هنا أوضحُ وأجود"[٢٨].

وقد يكونُ قطعُ البدل في بابِ الاسم العلم، فالعَلَــمَ: "اللفظ الذي يدلُّ على تعيين مسماهُ تعييناً مطلقًا"[٢٩]، ويقسمُ العلم إلى اسم ولقبٍ وكنية،فالاسم:ما دلَّ على ذاتٍ معينةٍ من دونِ زيادةِ غرضٍ آخر من مدح أو ذمّ ، مثل: سعيد، كامل،مريْم،واللقب:ما دلَّ على ذات مُعيَّنة مع الإشعارِ بمدح أو ذمّ ، مثل الرشيد، السفاح، صخر، وأما الكنية:فهي علمٌ مركبٌ تركيبًا إضافيًّا [٣٠]، فإذا اجتمعَ الاسم واللقبُ وكانا مفردين نحو (هذا سعيدُ كرزٍ) فسعيدٌ هو الاسم وكرزٍ هو اللقب، وجبتِ الإضافة عند البصريين[٣١]، وأجازَ الكوفيون الإضافة أو الإتباع على البدلية أو القطع إلى النصب بإضمار فعل تقديره (أعني)[٣٢]، نحو (هذا سعيدُ كرزٍ) أو(هذا سعيدٌ كرزٌ) أو(هذا سعيدٌ كرزا) ،وإذا كانا مركبين أو مركباً ومفردًا، جاز في الثاني الإتباع أو القطع ، فإذا كان الأول مرفوعا جاز في الثاني الرفع على الإتباع أو النصب على القطع بتقدير فعل (أعني) فنقول:(هذا زيدٌ عبدُ اللهِ) أو (عبدَ الله)،وإذا كان الأول منصوبا جاز في الثاني النصب على الإتباع أو الرفع بتقدير مبتدأ، فنقول:(ساعدتُ زيدًا عبدُ اللهِ) على القطع والتقدير (هو عبدُ اللهِ)، وإذا كان الأول مجرورا جاز الإتباع أو القطع إلى الرفع أو النصب ، فنقول:(مررتُ بزيدٍ عبدُ اللهِ) أو (عبدَ اللهِ)، قال ابن مالك(ت٦٧٢هـ):" إذا كان للشخص اسم ولقب وجُمِع بينهما من دون إسناد أحدهما إلى الآخر،قدم الاسم وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا ، أو قُطع بنصب على إضمار أعني ، أو برفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيها على كلّ حال " [٣٣] .

وفائدةُ القطع هنا ليستْ توضيحَ العلم فقط ، لأنَّ التوضيحَ قد يكون بالقطع وبالإتباع ، ولكن الفائدة تبين أنّ المقطوع قد اشتهرَ بهذا اللقب بحيث يعلمهُ كلُّ واحدٍ ، وأنّ المخاطبَ يعلم اتصافَه بهذه الخصلةِ كما يعلمه المتكلم [٣٤]، و له فائدةٌ أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقبِ من مدحٍ أو ذم، وقد بينَ الرضي أن قطع اللقب إلى الرفعِ أو النصب إنما هو لكونه متضمناً للمدح أو الذم [٣٥] ، إلا أنّ فائدةَ الإشارة إلى المدحِ أو الذم قد تختلفُ في قوةِ المعنى بين الرفعِ والنصب ، قال فاضلُ السامرائي:" إنّ القطعَ إما أن يكون إلى الرفع أو إلى النصب ، فتقول (مررتُ بخالدٍ سيفَ الله) بالنصب أو (سيفُ الله) بالرفعِ ، والقطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب؛ لأنّ القطع إلى الرفع بتقدير اسم مبتدأ ، وأما القطعُ إلى النصب فيكون بتقدير فعل ، والاسم أقوى من الفعل وأثبت " [٣٦] .

وعلى هذا فإن فائدةَ القطعِ هي التوضيحُ وفيها يشتركُ القطع والإتباع ، والإشارةُ إلى المدح أو الذم وفيها تكون في القطع أقوى من الإتباع،والقطع إلى الرفع أقوى منه إلى النصب ، والفائدة الثالثة: بيانُ أنّ المقطوع قد اشتهرَ بهذا اللقب حتى صارَ معروفاً به ، وهذا ينفردُ به القطع عن الإتباع .

ثانيا: القطع في النعت

النعتُ هو: "التابعُ الذي يكـــمِّلُ متبوعَه،بدلالتهِ على معنى فيه، أو فيما يتعلقُ به" [٣٧]، نحو طلعَ البدرُ المنير،وحضرَ زيدٌ الكريم . وقــطعُ النعت،صرفُه عن منعوتهِ في الإعرابِ عن أن يكونَ نعتاً إلى كونِه خبرًا لمبتدأ محذوف،أو مفعولاً به لفعلٍ محذوف، وذلك بأنْ يكونَ المنعوتُ مرفوعًا ونعتُهُ منصوباً، وقد يكون المنعوتُ منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً ويقع نعته مرفوعاً أو منصوباً ،نحو مررتُ بمحمدٍ الكريمُ أو الكريمَ، وفيه مسائل عديدة وهي :

١ــ إذا كانَ المنعوتُ واحداً والنعتُ واحداً جازَ في النعت الإتباع أو القطع على إضمار مبتدأ أو على إضمار فعل، نحو جاءَ خالدٌ المسكينُ أو المسكينَ ، قال سيبويه في بابِ ما ينتصبُ على التعظيمِ والمدح: " وإنْ شئتَ جعلتهُ صفة فجرى على الأول، وإن شئتَ قطعتَهُ فابتدأتَه، وذلكَ قولك: الحمدُ لله الحميد هو، والحمدُ لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأتــهُ فرفعتَه كان حسنا"[٣٨] وقال أيضًا: " سمعتُ العرب تقول: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فسألتُ يونس عنها، فزعمَ أنها عربية "[٣٩]، وأنشدَ قول الأخطل من [البسيط] [٤٠] :

نفسي فــداءُ أمــيرِ المؤمنيــن إذا ... أبْدَى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكَرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُه ... خليــفةُ الله يُستسقى بــه المطرُ

٢- إذا تعدّدت النعوتُ لواحدٍ معرَّفٍ فإن تعينَ مسماهُ بدونها كلها جازَ إتباعها جميعًا، وقطعها جميعًا، واتباع بعضها وقطع بعضها الآخر، بشرط تقديمِ النعت التابعِ على النعتِ المقطوع، نحو: عرفتُ زيداً المجتهدَ، الذكيُّ، العبقريُّ، فيصحُّ في النعوتِ الثلاثة النصب على الإتباع، والرفعُ على القطع، ويجوز النصب على الإتباع في بعضٍ منها، والرفعُ على القطع في غيره، وفي هذه الحالةِ الأخيرةِ يجبُ تقديم النعت التابع على المقطوع ، قال أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هــ): " إِذا تكَّررت النعوت جَازَ حمل الْجَمِيع على الْمَوْصُوف، وَهُوَ الظَّاهِر وَجَاز نصبها بإضمار (أَعنِي) ورفعها على إضمار (هُوَ)، وَدلّ هَذَا الإضمار على زِيَادَة الْمَدْح والذّم؛ لأَنَّه يصير بذلك جملَة مُسْتَقلَّة "[٤١]، وجاءَ في شرحِ التصريح "وإذا تكررت النعوت لواحد، فإن تعينَ مسماهُ بدونها جاز إتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما أي: بين القطع والإتباع، بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع" [٤٢]، أما إذا تعددت النعوت، وكان المنعوت المتعيِّن مجرورًا جاز قطعها كلها إلى الرفع أو إلى النصب أو أن يكون بعضُها منقطعًا إلى الرفع، وبعضُها إلى النصب، نحو أسفتُ للزميلِ المتعلمِ ،المتكاسلُ

الخاملَ، فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفعِ فقط، وإما إلى النصبِ فقط، وإما توزيعُها بين هذا وذاك(٤٣).

هذا إنْ تعيّن مسماه، فإنْ لم يتعينْ مسماهُ إلا بالنعوتِ كلها مجتمعة وجبَ اتباعها، وامتنع القطع، نحو: غاب حافظ،العالمُ، الشاعرُ، النَّاثِرُ، بالرفع، تبعًا للمنعوت: (حافظ) إذا كانَ هناك ثلاثة غيرَهُ كل منهم اسمه: (حافظ)، وأحدهُم عالمٌ فقط، والآخر شاعرٌ فقط،والثالثُ ناثرٌ فقط، فلا يتعينُ الأول تعييناً يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة، وإتباعها له.

٣- إذا تعددَ النعت والمنعوت ، فإمّا أن تكونَ متحدة في معانيها وعملها، وإمّا مختلفة ، فإن اتحدتْ في المعنى والعمل جاز القطع والإتباع (٤٤)،نحو:سافرَ محمودٌ وعليٌ وحامدٌ المهندسون أو المهندسين،وكقول أبي أُميَّة الهُذْلي من [المتقارب](٤٥):

ويَأْوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ شُعْثًا مَرَاضِيعُ مثلُ السَّعَالِي

فنصبَ (شعثا) على القطع بإضمار فعل تقديره (أعني) أو (أذكر)، ورفع (مراضيع) على القطع بإضمار مبتدأ تقديره (هو)، وإنْ اختلفت العواملُ معنى، أو عملاً، فيجبُ القطع، فمثالُ الاختلافِ المعنوي فقط: أقبل الضيفُ وانصرفَ الزائرُ السائحين،ومثال اختلافهما في العمل فقط: مررتُ بالضيفِ ولاقيتُ الزائرَ الغريبان ، قال ابن هشام(ت٧٦١هـ): " وإن اختلفا في المعنى والعمل، كـ(جاءَ زيدٌ ورأيتُ عمراً الفاضلين)، أو اختلف المعنى فقط، كـ(جاءَ زيدٌ ومضى عمرو الكاتبان)،أو العمل فقط كـ(هذا مؤلمٌ زيدٍ وموجعٌ عمرًا الشاعران) وجب القطع"(٤٦).

وخلاصة ُالقولِ في قطع النعتِ أنّه يجوزُ القطعُ والإتباع إذا كانَ النعتُ والمنعوت مفردين ، وإذا تعدّدت النعوت والمنعوت واحدٌ معروفٌ وتعينَ مسماهُ بدونها كلها جازَ كذلكَ القطعُ والإتباع، ويجوزُ أيضا إذا كانا متعددين بشرط أنْ يكونا متحدين في المعنى والعمل،ويجبُ القطعُ في حالةٍ واحدة، وهي إذا تعددَ النعت والمنعوت واختلفا في المعنى أو العمل أو كليهما،أو كانَ الاختلافُ في التعريفِ والتنكير أو الخبر والانشاء أو غير ذلك .

فائدة القطع في النعت:الفائدة ُمن قطعِ النعت لا تختلفُ عن الفائدةِ من قطعِ اللقب، وهي:

١ـ لفتُ النظرِ وجلبُ انتباهِ السامعِ إلى الاسم المقطوع، لتنبيههِ وإيقاظ ذهنهِ إلى الصفةِ المقطوعة، والمفروض في الصفة أن تأتيَ تابعة لحركةِ الموصوفِ فإذا تغيرت الحركة انتبه السامع، وهذا دليلٌ على أن الموصوف قد بلغ حداً في هذه الصفة يثيرُ الاهتمام ويقتضيه، فإذا خالفتَ بينهما، نبهتَ الذهن ودفعتهُ ليدقق في سبب هذه المخالفة. جاءَ في تفسير أبي السعود(ت٩٨٢هـ):" إذا ذكرتْ صفات للمدح وخولِف في بعضها الإعرابُ فقد خولِف للافتنان، أي: للتفنن الموجب لإيقاظ السامع وتحريكِه إلى الجدّ في الإصغاء، فإن تغييرَ الكلامِ المَسوق لمعنى من المعاني وصَرْفَه عن سننِهِ المسلوك ينبئ عن اهتمامٍ جديدٍ بشأنه من المتكلِّم ويستجلبُ مزيدَ رغبةٍ فيه من المخاطب"(٤٧)، وقال فاضل السامرائي:" هو كاللافتةِ أو المصباح في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه " (٤٨).

٢- بيانُ أن المقطوع َقد اشتهر بهذه الخصلة بحيث أصبح معروفا عند السامع كما عند المتكلم ، قال المبرّد: " إنه إذا قال: (جاءني عبد الله الفاسق الخبيث) فليس بقوله إلا وقد عرفه بالفسق والخبث، فنصبه بـ(أعني) وما أشبهه من الأفعال، نحو (أذكر)،وهذا أبلغ في الذم، أن يقيم الصفة مقام الاسم، وكذلك المدح"(٤٩)، وقال الرضي الأستر بادي عند ذكره شروط القطع:"والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما

يعلمه المتكلم"[٥٠]،وجاء في هامش شرح السيرافي(ت٣٢٨هـ) للكتاب"أن يكون المعظّم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم"[٥١]، فالفائدة من القطع واضحة، لأنه يستعمل لإداء معنى لا يتم بالإتباع، كما أن القطع إلى الرفع أقوى منه إلى النصب، لأنّ القطع إلى الرفع بتقدير اسم مبتدأ ، وأما القطع إلى النصب فيكون بتقدير فعل،والاسم أقوى من الفعل وأثبت، كما بيناه في قطع اللقب،ففي قولك (مررتُ بمحمدٍ العظيم أو العظيمَ أو العظيمُ) فبالإتباع قد يراد منه تمييزه من غيره ، وبالقطع إلى النصب قد يراد به تنبيه السامع على هذه الصفة كما تعني أنّ محمدًا مشهورٌ بهذه الصفة معلومٌ بها للمخاطب يعلمه كلُّ واحد، وبالقطع إلى الرفع يدل على أنّ محمدًا معلومٌ اتصافه بهذه الصفة، مشهورٌ بها غيرَ أنّ اتصافه بهذه الصفة واستقرارها وتمكنها في ذهن السامع أشد وأقوى من سابقاتها [٥٢].

ثالثا: القطع في العطف:العطف"هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه واحد من حروف العطف"[٥٣]، فأقول: جاء محمدٌ وعبدُ الله، فعبدُ الله هذا معطوفٌ وهو تابعٌ لمحمد؛لأنه توسطَ بينهما حرف من حروف العطف وهو الواو، وقد ورد القطع في العطف أيضًا، فيجوز أن نقول: قدمَ زيدٌ وخالداً و يا زيدٌ والحارثَ ، ومنه قوله تعالى:((يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ)) [سورة سبأ آية ١٠]،فنُصِبَ (الطّير) على القطع، ونحو:إنَّ محمدا حاضرٌ وأخوه، ومنه قوله تعالى:((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى)) [سورة المائدة آية٦٩]،بقطع المعطوف وإخرجه من حكم التأكيد[٥٤]، كذلك إذا تعددت النعوت، يجوز عطف بعضها على بعض، ويجوز قطعها، فتقول:(مررتُ برجلٍ كريمٍ وشاعرًا وخطيبٌ)، قال تعالى:((وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقابِ وَأَقامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ)) [سورة البقرة آية ١٧٧]، فنصب (الصابرين) على القطع، قال الفراء: " فنصب الصابرين على إيقاع الفعل عليهم، والوجه أن يكون نصبًا على نية المدح؛ لأنه من صفة شيء واحد"[٥٥]، ولو كانت معطوفة لرُفِعت كسائر المعطوفات المرفوعة التي قبلها، ومثل كلمة: (المقيمين)من قوله تعالى:((لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)) [سورة النساء آية ١٦٢]، بالنصب على القطع، ولو كانت معطوفة على ما قبلها لكان حقها الرفع، فهي منصوبة بفعل محذوف قصدًا للثناء والتعظيم، وكقولك خِرنِق من [الكامل] [٥٦]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ

النّــازِلــون بكــلّ مُعْتَــرَكٍ والطّيبينَ مَعاقِدَ الأَزْرِ

فنصبت (الطيبين) على القطع فكأنها قالت: أعني الطيبين، ويروى أيضًا (والطيبون) بالرفع، على الإتباع لـــ(قومي)، وقد اختلف العلماء في عطف (المقيمين) في النص القرآني المذكور آنفا ، فسيبويه ينصبه على المدح أو القطع أي وأعني المقيمين، وجعلها الكسائي معطوفة على (ما)، والمعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين وقيل: والمقيمين عطف على الكاف التي في قبلك أي: من قبلك ومن قبل المقيمين وقيل: والمقيمين عطف على الكاف التي في أولئك، وقيل: هو معطوف على الهاء والميم أي:منهم ومن المقيمين، وهذه الأوجه الثلاثة فيها عطف مظهر على مضمر مخفوض، وأجازه بعض النحويين،وقد يكون والمقيمين عطفاً على قبلك ويكون المعنى ومن قبل المقيمين[٥٧]، وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإنّ رأي سيبويه ـــ وهو القطع ـــ

قد اختاره أكثر العلماء،قال ابو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ):"فسيبويه ينصبه على المدح أي وأعني المقيمين، وهذا أصحّ ما قيل في المقيمين "[٥٨].

ويجوز قطع العطف في القسم كقولنا: (واللهِ لأشكرنـــكَّ ثمّ الله لأساعدنـــكَّ)،فـــكلمة (الله) يجوز فيها الجر على الإتباع أو النصب على القطع بإضمار فعل تقديره (حلفتُ)، قال ابن يعيش(ت٦٤٦هـ):" فإذا قلتَ : واللهِ لآتينـــكَّ ثُم الله لأكرمنـــكَّ ، كنتَ بالخيار في الثاني، إن شئتَ قطعتَ ونصبتَ على أنَّهُ قسمٌ آخر مستأنفٌ، ويكون عطفَ جملةٍ على جملة، لأنَّ الأول قد تمَّ جوابه، وإن شئتَ خفَضتـــَه بالعطف على الأول، وجئتَ له بجوابٍ آخر"[٥٩]، ويجوز كذلك القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ تقديره قسمي، جاء في كتاب اللمحة في شرح الملحة:" ويجوز القطع عن مراعاة الفعل، والحمل على الابتداء نحو: (أللهُ لأفعلنَّ) فيكون مبتدأً وخبرًا، كأنّك قُلْتَ: (اللهُ قسمي) أو (قسمي اللهُ)" [٦٠]،

ولقطع العطف فائدتان زيادة على الفوائد التي ذكرناها في قطع النعت:

الأولى:لما يعطيه اختلاف الإعراب من جمال في تنوع الكلام، جاء في تفسير البحر المحيط: "إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم، الأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعلها كلها جارية على موصوفها، لأن هذا الموضع من موضع الإطناب في الوصف،والإبلاغ في القول،فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً أو جملة واحدة"[٦١].

الثانية:تبيين أهمية الاسم المقطوع ، قال فاضل السامرائي:" قطع كلمة الصابرين للأهمية، وللتركيز على الصابرين،إذن القطع جاء هنا لما هو أهمّ " [٦٢]، فالكلمة المقطوعة تجلب انتباه السامع وتركيزه عليها لأهميتها في الكلام.

رابعا: القطع في التوكيد

ذهبَ أكثر النحويين إلى أنّه لا يجوز في التوكيد القطع مخالفةً لباقي التوابع التي يجوز فيها القطع والإتباع، جاء في الكتاب:" وقال الخليل رحمه الله وسألته عن يا زيدُ نفسَه، و يا تميمُ كلَّكم، و يا قيسُ كلَّهم، فقال: هذا كله نصبٌ، كقولك: يا زيدُ ذا الجُمّة، وأما يا تميمُ أجمعون فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت أجمعون، وإن شئت قلت أجمعين، ولا ينتصب على أعني،من قبل أنه مُحال أن تقول أعني أجمعين[٦٣]، أي: يجوز في أجمعين الرفع على التوكيد وأما النصب إتباعا للمحل؛لأن المنادى مفعول بفعل مقدر تقديره (أدعو) أو (أنادي)، وهو تخريجٌ حسنٌ،غير أنّ بعض النحويين أجاز في التوكيد القطع،وهو مسموع في قولهم:(يا تميمُ كلكم) على الرفع والنصب، في كلكم، جاء في شرح التصريح:"فإن رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف، أي: كلُّكم مدعو، وإن نصبوه فبفعل محذوف اي: كلكم دعوت"[٦٤].

والراجح عندي هو النصب على القطع وهو أولى من الإتباع على المحل، ذلك لأمور ثلاث:

أولها:أنَّ القطع ظاهرة موجودة في النحو العربي، وأكثر ما يكون في التوابع، وفي كلام العرب كثيرٌ من الشواهد تبين ذلك، وهذا يعني أنّه من الممكن أن يكون القطع في التوكيد كباقي التوابع ، ولا يوجد سبب لعدم جواز ذلك .

ثانيها:أنَّ بعضَ النحويين يجوّز وقوع القطع في التوكيد في حالتي الرفع والنصب، وفي نفس المسألة التي لم يجوّز فيها سيبويه القطع .

ثالثها:القطعُ في التوكيد موجودٌ في غير هذه المسألة كما في قولنا (جاء القوم أجمعون أو أجمعين)،على الإتباع والقطع وكلاهما جائز، والفرق بينهما أنّ النصب لا يطابق معنى الإتباع، فالإتباع يدلُّ على أنّ مجيء القوم يحتمل حضورهم مجتمعين ويحتمل حضورهم متفرقين،أمّا القطع فيدل على الإحاطة ويفيد اجتماعهم في المجيء، أي أقبلوا مجتمعين، أي: أقبلوا كلـــُّهم على هذه الحالة[٦٥]، والكلام ينطبق على قولنا (يا تميمُ كلَّكم)، فالقطع يفيد معنى آخر غير معنى الإتباع وهو معنى الإحاطة.

المبحث الثاني /القطع في غير التوابع

أولا: القطع في الخبر:وهو ما يسميهِ الكوفيون بالنصبِ على التقريب، وهو عند البصريين حالٌ، والتقريبُ مصطلحٌ كوفي يرادُ به: إعمالُ أسماءِ الإشارة في الجملِ الاسميةِ عمل كان، فيرتفعُ ما كان مبتدأً على أنه اسمٌ للتقريب، ويُنْصَبُ الخبرَ على أنه خبرٌ له، نحو: هذه الشمسُ طالعةً، وهذا الأسدُ مقبلاً، ونحو قولهِ تعالى: ((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً)) [سورة النمل آية ٥٢]، [٦٦]، قال الفراء:"والعربُ تنصبُ الاسم المعرفة فِي هَذَا وَذَلِكَ وأخواتهما، فيقولون: هَذا عبدُ الله الأسدَ عاديًا كما يقولون: أسدًا عاديًا"[٦٧]، وكقولِ جرير من [الكامل][٦٨]:

هَذا ابْنُ عَمِّي في دِمَشْقَ خَلِيْفَةً لَوْ شِئْتُ سَاقَكُمُ إلَيّ قَطِيْنا

وهذا كلـــُّه منصوبٌ على القطع عند بعضِ الكوفيين، فقد قال ابن شُقير(ت٣١٧هـــ) معلقاً على بيت جرير السابق:" نصبَ خليفة على القطع من المعرفة بالألف واللام، ولو رفعَ على معنى: هذا ابنُ عمي هذا خليفةٌ لجاز،وعلى هذا يَقْرَأُ مَنْ قَرَأَ ((وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَّاحِدَةٌ)) [سورة المؤمنون آية ٥٢] فإن جُعل (هذا) اسماً،و (ابن عمي) صفتَه جاز الرفع"[٦٩]، وفرّقَ بعضُ الكوفيين بين النصبِ على القطع والحال، فابن شُقير جعلَ لكلٍّ واحدٍ منهما بابا [٧٠]، والبصريون لا يقرُّون بالقطع ولا يقولون به، قال أبو حيّان(٧٤٥هـــ): " وفرّق الفراء فزعم أنّ ما كان فيما قبلهُ دليلٌ عليه فهو منصوبٌ على القطع وما لا فمنصوبٌ على الحال، وهذا كلهُ منصوب عند البصريين على الحال، ولم يثبت البصريون النصب على القطع"[٧١]، وقال في موضعٍ آخر: " وَأَمَّا النَّصْبُ عَلَى الْقَطْعِ، فَقَدْ رَدَّ هَذَا الأَصْلَ الْبَصْرِيُّونَ"[٧٢]، إذن هنالك خلافٌ بين العلماءِ في نصبِ الاسم الواقع خبرًا بعد اسم الاشارة في نحو قولنا: (هذا زيدٌ عالمًا)، وكنصبِ كلمة (شيخاً) و(مستقيماً)، في نصّين سيأتي الحديث عنها، وكنصبِ كلمة (مُصَدِّقاً) و(واصِباً)، في قولهُ تعالى:((هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً)) [سورة فاطر آية ٣١] ، وقولهِ تعالى : ((وَلَهُ الدِّينُ واصِباً)) [سورة النحل آية ٥٢]،

وغيرها، فبعضُ العلماء يجعلها منصوبةً على الحال، وبعضُهم ينصبها على التقريب ، وبعضُهم ينصبها على القطع وهذا الرأي الأخير هو الرأي الراجحُ عندي لأمور منها:

١ــ إنَّ اسمَ الإشارةِ لا يعملُ في كلِّ الأحوال فلماذا يعملُ في هذه الحال؟ ولا يعملُ في قوله تعالى: ((هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ)) [سورة ق آية ٢٣]، فإن قال قائلٌ : لأنّهُ نكرة، قلت: لا فرقَ هنا بين النكرةِ والمعرفة، فيجوز أن نقول:(هذا رجلٌ عالماً)، وقد ذكرَ سيبويه أنّه يجوز نصبُ (هذا رجلٌ منطلقاً)، فقال:" وزعمَ الخليل أنّ هذا جائزٌ، ونصبُه كنصبهِ في المعرفة، جعلـــَه حالاً ولم يجعلـــْهُ وصفاً"[٧٣].

٢- إنَّ نصبَ الاسمِ على الحال هو تبيينُ للهيئة التي يكونُ عليها ذلك الاسم في الجملة، أي إنّ الحالَ يتغيّرُ من وقت لآخر، إلا إذا كانت الحالُ مؤكدة عندهم، نحو قولهِ تعالى: ((وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيما)) [سورة الإنعام آية ١٢٦]، وقد جاء في مُشكل إعراب القرآن:" (مُسْتَقِيمًا) نصبٌ على الْحَال من صِرَاط وَهَذِه يُقال لَهَا الْحَال الْمُؤَكّدَة لأن صِرَاط الله لا يكون إِلا مُسْتَقِيمًا فَلم يُؤْت بهَا للتفرق بَين حالتين، إِذ لا يتَغَيَّر صِرَاط الله عَن الاسْتقَامَة أبدا وَلَيْسَت هَذِه الْحَال كالحال فِي قَوْلك هَذَا زيدٌ رَاكِبًا، لأن زيدًا قد يَخْلُو من الرّكُوب فِي وَقت آخر

إِلَى ضد الرّكُوب، وصراط الله لا يَخْلُو من الاسْتقَامَة أبداً، فاعرف معنى الْحَال الْمُؤَكّدَة من الْحَال المفرقة بَين الأَفْعَال الَّتِي تخْتَلف وتتبدل"[٧٤]، فصاحبُ المُشكل يري أنّ الحالَ يتغيرُ من وقت لآخر وقد ضربَ مثلاً (هَذَا زيدٌ رَاكِبًا)، وقال إنّ حالة زيدٍ قد تتغيرُ وقد يخلو زيدٌ من الركوب، وعندما وصلَ إلى نصبِ (مستقيمًا) عدلَ عن كلامهِ؛ لأنه لا يستطيع القولَ إنّ صراط الله لا يكونُ مستقيما، فقال: هذه حال مؤكدة ولا تتغير.

وقال فاضل السامرائي:" تقول (هذا خالدٌ مجتهدٌ) أي هو ممن اتصفَ بالاجتهاد، وإنْ لم يبذلِ الجهدَ في وقت الإشارة إليه، فهذا خبرٌ كأنّك قلتَ (هذا مجتهدٌ)، فإنْ قلت: (هذا خالدٌ مجتهداً) كان المعنى أنّه كان يجتهدُ في أثناء الاشارة إليه، ولا تقوله إلاّ إذا كان ذلك "[٧٥]، وعندما وصلَ إلى كلمة (مستقيماً) في النص القرآني المذكور آنفاً، قال:" فالاستقامة ُلازمة ٌلصراط الله سبحانه، والحقُّ أنّ مراد اللزوم والانتقال إلى المعنى لا إلى موطنٍ معين"[٧٦]، والحقُّ أنّ فاضلَ السامرائي تعاملَ مع كلمة (مجتهداً) على أنّها حال، ولو تعاملَ معها على أنّها منصوبة على القطع لاختلف كلامه.

٣-والذي أراهُ أنّ القطعَ له دلالة ٌتخالفُ دلالة الرفع على أنّهُ خبر،بخلافِ المعنى الذي قاله فاضل السامرائي،ففي قولنا (هذا خالدٌ مجتهدٌ) و(هذا خالد مجتهداً)، نجدُ أنّ هنالك فرقاً في المعنى بين الجملتين، وهو أنّه في حالة الرفع يكونُ المعنى هو الإخبارُ على أنّه مجتهد، أي: هو الذي اتصفَ بالاجتهاد، ولكنه لم يكن معلوماً لدى السامع، أما في حالةِ النصبِ على القطع بإضمار فعلٍ تقديره (نعرفُه) أو(أدركُه) أو(أتيقَّنُه) أو نحو ذلك، فيكون المعنى (هذا خالدٌ نعلمُه مجتهداً)، أي: أن اجتهادَه معروف لدى الناس، وهو مشهورٌ بهذه الخصيصة، وكذلك المعنى ينطبقُ على كلمة (مستقيمًا)، في قولهِ تعالى:((وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا)) [سورة الإنعام آية ١٢٦]، فإنّ صراطَ الله لا يكونُ إلا مستقيماً، وهو معروفٌ بالاستقامة ومشهورٌ للناس، غيرُ خفيٍّ على أحدٍ لذلك جاءَ بالنصب،وفي قوله تعالى:((وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)) [سورة البقرة آية ٩١]، فإنّ الحقَّ لا يكونُ إلا مُصدقاً ولا يستطيعُ نكرانُ ذلك أحد.

٤- ولو عدنا قليلاً إلى قوله تعالى:((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)) [سورة النمل آية ٥٢]، نجد أنَّ (شيخاً) نُصِبَ على القطع للدلالةِ على أنّه معروفٌ عند جميع قومهِ، قال أبو حيان الأندلسي:" وَانْتَصَبَ شَيْخًا عَلَى الْحَالِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَخَبَرِ التَّقْرِيبِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ. وَلا يُسْتَغْنَى عَنْ هَذِهِ الْحَالِ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَعْرُوفًا عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، لأَنَّ الْفَائِدَةَ إِنَّمَا تَقَعُ بِهَذِهِ الْحَالِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَجْهُولاً عِنْدَهُ فَأَرَدْتَ أَنْ تُفِيدَ الْمُخَاطَبَ مَا كَانَ يَجْهَلُهُ، فَتَجِيءُ الْحَالُ عَلَى بَابِهَا مُسْتَغْنًى عَنْهَا "[٧٧]،فالنبي إبراهيم (عليه السلام) عمّرَ كثيرًا حتى قيلَ إنّ عمره تجاوز مئة وعشرين سنة[٧٨]، فجاء بالقطع زيادة في الاهتمام، فكيفَ يكون له ولدٌ وقد اشتهرَ عند قومهِ وعُرِفَ بكبرِ سنّهِ، حتّى إنّ زوجتَــهُ سارة قد تعجبت وضَحِكت، وقيل في سبب ضحكها أنها ضحكت من شدة خوف إبراهيم من أضيافه فيتهموه أو يتكلــّموا عليه أو على أهلهِ [٧٩]، لذلك أرى أنّ نصبَ الخبر في هذه المواضع هو نصبٌ على القطع وبإضمار فعل، ولا يكون القطع هنا إلا منصوباً لأن الاسم في الأصل مرفوع، ولا يجوز قطع الاسم المرفوع إلى الرفع .

ثانيا: قطع الفعل المضارع المجزوم في جواب الطلب

يجوز جزم الفعلِ المضارعِ الواقعِ في جوابِ الطلب، ويجوز قطعهُ، أما الجزم نحو قولنا:(اجلسْ أحدّثــْكَ)، جاء في الكتاب:"باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرض فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك، وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعلْ يكنْ خيراً لك. وأما ما انجزمَ بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أحدثّك؟ وأين تكون أزرك؟ وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماءَ أشربه،

وليته عندنا يحدّثنا. وأمّا ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزل تصب خيراً، وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني، لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ إن تأتني غير مستغنية عن آتك"[٨٠]، فهو كأسلوب الشرط لأنّهُ على تقدير إنْ الشرطية كقولنا:(إن تجلسْ أحدّثــْكَ).

وأما القطع كقولنا:(اجلسْ أحدّثــُكَ)، وقد ذكرهُ سيبويه في كتابه فقال:" وتقول: ائتني آتك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعلــه معلقاً بالأوَّل، ولكنَّك تبتدئهُ وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنَّه يقول: ائتني أنا آتيك"[٨١]، وقد استشهد سيبويه بقول الأخطل من [البسيط][٨٢]:

وقال رائدُهُم أرسُوا نزاولــُها فكلُّ حتف أمريءٍ يَمْضِي لمِقْدارِ

إذ جاء الفعل (نزاولُ) مرفوعًا على القطع بإضمار مبتدأ تقديره (أنا) أو نحوه، وهو عند الزمخشري مرفوع على أحدِ ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله تعالى:((فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي)) [سورة مريم آية ٥-٦]، أو حالاً كقوله تعالى : ((ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)) [سورة الإنعام آية ٩١]، أو قطعاً واستئنافاً كقولك:(لا تهبْ به تغلبُ عليه)[٨٣]، فالجزم على إرادة الشرط والقطع على غير هذه الإرادة، وهو وليس مرتبط بها، جاء في معاني النحو:" فقولك: (زرْني أكرمْكَ) معناه أنَّ إكرامَكَ له مرتبطٌ بزيارتِهِ لك ارتباطاً شرطياً، وكذلك(ألا تأتيني أحدّثــْك) فإنَّ التحديثَ مسببٌ عن الاتيانِ ومرتبطٌ به ارتباطَ الجزمِ بالشرط، فإذا لم يرتبط الفعلُ بما قبلهُ هذا الارتباط لم يجزم، قال تعالى: ((وَأَخِي هارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِساناً فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي)) [سورة القصص آية ٣٤] بالرفع ولم يُجزمْ؛ لأنَّه ليسَ على إرادة معنى الشرط "[٨٤]، فشرطُ الجزمِ أنْ يصحَ وضع (إن) الشرطية قبلَ الفعلين أي: في بداية الجملة، وإنْ لم يصح وضعها فلا يصحُّ الجزم، ولذلك يمتنع الجزمُ ويجبُ القطعُ في قولك: (لا تدنُ من الأسد يأكلــْكَ)؛ لأنه لا يصح أنْ تقول: (إن لا تدنُ من الأسد يأكلــْكَ)، ويصح قولك: (لا تدنُ من الأسد يأكلــُكَ)، بالقطع؛ لأن معناه (لا تدنُ من الأسد فإنَّه يأكلــُكَ)، فإن صحَّ وضعُ (إن) جازَ الجزم نحو قولــُك :(لا تدنُ من الأسد تسلمْ)[٨٥].

ثالثا: قطع الفعل المضارع المجزوم في جواب الشرط:إنَّ أسلوبَ الجزم بالطلبِ يشبه أسلوب الشرط، لذلك فإنّهُ يجوز في جواب الشرط الجزم والقطع إذا كان جواب الشرط مضارعاً وفعل الشرط ماضياً، نحو قولنا:(إنْ جئتني أزرْكَ)أو (إنْ جئتني أزورُكَ)، ومنه قوله تعالى:((وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً)) [سورة آل عمران آية ٣٠]، ويرى سيبويه أنّه يحسن القول: إن أتيتني آتيك، ولا يحسن إن تأتني آتيك،[٨٦]قال زهير بن أبي سُلمى من [البسيط][٨٧]:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فالجزم على إرادة الشرط،والقطع على غير هذه الإرادة، والقطع هنا أقوى من الجزم، قال فاضل السامرائي: " الذي يبدو أنَّ رفع الفعل أقوى وأدلُّ على الامضاء من جزمهِ؛ لأنَّ أصل الكلام في الرفع تقديمُ المتأخر، فيكون الكلام في الرفع قد بني على إمضاء الحدث، ثمّ أدركَ المتكلّم الشرط مؤخرًا، وأما في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداءً، ولذلك جُزمَ الجواب"[٨٨].

فالمتكلم إذا أرادَ معنى الشرط بنى الجملة عليه؛لأنّ المقصود هو الشرط فجاء الفعل مجزومًا، وإنْ كان الشرط لا يتناسب مع أهمية الكلام ، ولا في إداء المعنى المراد، كان كلامُه مبنيًا على القطع، فجاء الفعل مرفوعا.

ويقع القطع في الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط إن كان مضارعًا أيضًا، نحو قولك:(إنْ تعملْ تؤجرْ و تنجحُ)، جاء في شرح التصريح: "إذا انقضت الجملتان: جملة الشرط وجملة الجواب، ثم جئت

بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو، فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب، إن كان مضارعًا مجزومًا، وعلى محله إن كان ماضيًا أو جملة، ورفعه على الاستئناف، ونصبه بـــ(أن)مضمرة وجوباً؛ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعهُ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام "[٨٩]، فيجوز في الفعل (تنجح)الجزم على العطف والرفع على القطع والمعنى (و إنَّكَ تنجحُ) والنصب على المعية أو على تقدير أن مضمرة وجوباً، ومنه قوله تعالى: ((وَإِنْ يُقاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ)) [سورة آل عمران آية ١١١]، فجاء الفعل (يُنْصَرُونَ) مرفوعاً على القطع؛ لأنّه ليس مشروطاً بالقتال، ولو كان مشروطاً به لجاء مجزوماً [٩٠].

رابعا: قطع الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء السببية:ينصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء السببية، إذا كانت الفاء نصّاً في السبب، وكانت مسبوقة بنفي أو طلب كالأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والترجي ونحو ذلك، وهو منصوب بـــ(إن) مضمرة وجوباً عند البصريين، وبالخلاف عند الكوفيين، وبالفاء نفسها عند بعض العلماء[٩١]، نحو قولنا :(ما تأتينا فتحدثــَنا) وكقوله تعالى: ((يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً)) [سورة النساء آية ٧٣]، وقد يأتي الفعل المضارع الواقع بعد الفاء مرفوعاً، إما على العطف أو على القطع، نحو قولنا: (ما تأتينا فتحدثــُنا) وكقوله تعالى: ((أَ لَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً)) [سورة الحج آية ٦٣]، ومثله قول جميل بثينة من [الطويل][٩٢]:

ألم تسأل الربّعَ القَواءَ فيَنْطِقُ وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

فجاء الفعل (ينطق) مرفوعاً على القطع، والتقدير فإنَّهُ ينطقُ، والمعنى إنه ينطقُ في كلِّ الأحوال، جاء في الكتاب: " لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطقُ على كلِّ حال، كأنه قال: فهو مما ينطقُ كما قال: ائتني فأحدثــُك، فجعل نفسَه ممن يحدثــُه على كلِّ حال "[٩٣]، فهنالك فرق بين النصب والقطع وحتى العطف، ففي قولنا: (لا تظلمِ الناسَ فتــُشكرَ) أو(لا تظلم الناسَ فتــُشكرُ)، ففي النصب يكون الشكر سبباً في عدم ظلمك للناس، والرفع على جعل الفاء عاطفة يكون المعنى أنَّك لا تظلم الناس ولا تُشكر ، وأما الرفع على القطع فيكون المعنى أنّك تُشكر على كلِّ حالٍ وليس بسبب عدم ظلمِكَ للناس، وكذلك قولنا:(لا تكرمْ خالدًا فيشتــُمك) بالرفع على القطع أي: إنّ الشتمَ واقعٌ في كل الأحوال سواءٌ أكان عدمُ الاكرامِ واقعا أم كان غيرُ واقعٍ [٩٤].

خامسا: قطع الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية:ينتصب الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية، للدلالة على المصاحبة نحو:(لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن)، أي: النهي عن المصاحبة بينهما، ويجوز إفراد كل واحد منهما، ولو أَرَادَ لا تَأْكُل السّمك على حَال وَلا تشرب اللَّبن على حَال، لجاء الفعل مجزوما، قال سيبويه: " ومنــُعك أن ينجزم في الأول؛ لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك،ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدةٍ ويشرب اللبن على حدةٍ، فإذا جزمَ فكأنه نهاهُ أن يأكلَ السمك على كلِّ حال أو يشرب اللبن على كلِّ حال"[٩٥] ، ومثله قول أبي الأسود الدؤلي من [الكامل][٩٦]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فالشاعر يريد أن يقول: إذا نهيت عن خلقٍ فلا تفعل مثله، أي: عدم الجمع بين النهي عن الشي وفعله، فالنصب يدل على خلاف الجزم أو الإتباع، أما القطع إلى الرفع فيدلُّ على النهي للأول على كلِّ حال والإباحة للثاني على كلِّ حال،أي لا تأكلِ السمكَ مطلقاً وأنتَ تشربُ اللبن مطلقاً،وكذلك الحال في قولنا:(زرْني وأزورُكَ) جاء في كتاب سيبويه: " وتقول: زرني وأزورك، أي أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد

أن تقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك، تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارةٌ مني، ولكنه أراد أن يقول زيارتــُك واجبةٌ على كل حال، فلتكن منك زيارةٌ"[٩٧] قال الأعشى من [الوافر] [٩٨]:

فقلتُ ادْعِي وأدْعُو إنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنادى دَاعِيانِ

فالقطع في هذه المسألة يكون إلى الرفع، جاء في الفصول المفيدة:" وَكثيرٌ من مسَائِل نصب الْفِعْل بعد الْوَاو فِي هَذِه الأَنْوَاع يجوز رَفعه على إِرَادَة الْعَطف أَو الْقطع والاستئناف"[٩٩]، فالفعل الواقع بعد واو المعية يجوز فيه الإتباع أو النصب أو الرفع على القطع .

الخاتمة

بفضل الله تبارك وتعالى وبعونه وتوفيقه أُنجزَ هذا البحث الذي درسَ ظاهرة القطع في النحو العربي، ويمكن أن أوجزَ هنا جملةً منَ النتائج التي توصّل إليها بما يأتي :

١ــ ظاهرة القطع في النحو العربي من الظواهر المهمة والجديرة بالالتفات،والدليل على ذلك وجودها في القرآن الكريم والشعر العربي، وهي مخالفةُ الكلمة للحالة الإعرابية التي كان ينبغي أن تكون عليها، بحيث تتنقل الكلمة من الحالة التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها.

٢- يردُ القطع كثيرًا في الكلام، لما له من أهمية لدى السامع والمتكلم على حدٍّ سواء، فهو يرد في الأسماء كـــ(البدل والنعت والعطف والتوكيد والخبر)،وفي الأفعال كالفعل المضارع المجزوم والفعل المضارع المنصوب.

٣- إنَّ القطع مقيد بالمعنى،فإن أراد المتكلم معنىً معينا يتطلب أن يقطع، قطعَ، وإلا فلا يجوز له أن يقطع متى شاء.

٤- للقطع فوائد كثيرة منها:التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا المقطوع، والتنبيه إلى كونه ذا أهمية بالغة يستحق اهتمامًا خاصًا، وكذلك التعريف أو التخصيص أو التوضيح أو الإشارة والإلماح، وبيان أن المقطوع قد اشتهر بهذه الخصلة بحيث أصبح معروفًا عند السامع كما عند المتكلم، ومنها الفائدة البلاغية لما يعطيه اختلاف الإعراب من جمال في تنوع الكلام.

٥- يجب القطع في موارد منها : إذا تعدد النعت والمنعوت واختلفا في المعنى أو العمل أو كليهما، وإذا لم يصح وضع (إن) الشرطية في بداية الجملة الشرطية.

---

[١] ينظر: كتاب العين ١/ ١٣٥ .

[٢] معجم مقاييس اللغة ٥ / ١٠١ .

[٣] ينظر: لسان العرب ٨ / ٢٧٦ .

[٤] ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ٢٥٠ .

[٥] الكامل في اللغة والأدب ٣ / ٣٠ .

[٦] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١ / ٢٢٠ .

[٧] كشف المشكل في النحو ٢ / ٢١٨ .

[٨] ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢١٢، ٢١٣ .

[٩] ينظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢ / ١١٧ .

[١٠] مدارك التنزيل وحقائق التأويل ١ / ٣١ .

[١١] ٢ / ١٤٠ .

[١٢] ينظر: النحو الوافي ١/ ٣٢٠ .

[١٣] ينظر: الجملة العربية والمعنى ٢١٢ .

(١٤) الكتاب ٢ / ٦٢ .
(١٥) معاني القرآن ١ / ١٠٥ .
(١٦) نفسه ١ / ٢١٣ .
(١٧) مجاز القرآن ١٤٢ .
(١٨) ينظر: علم اللغة العام كمال بشر ١٩٣ .
(١٩) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٥ .
(٢٠) المحيط في أصوات العربية ٢ / ٢٥٠ .
(٢١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٣٦ .
(٢٢) ينظر: النحو الوافي ٣ / ٦٥٦ .
(٢٣) الكتاب ٢ / ١٦ .
(٢٤) ينظر: الكتاب ١ / ١٥٥ .
(٢٥) ديوانه ١ / ١٠٥ ، ورواية الديوان: ورثتَ إلى أخلاقهِ عاجلَ القرى وضربَ عراقيبِ المتالي شبوبُها
(٢٦) ينظر: معاني القرآن ١ / ١٩٢ .
(٢٧) ديوانه ٩٩ .
(٢٨) ١٩٦ .
(٢٩) النحو الوافي ١ / ٢٧٨ .
(٣٠) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٣٠٨ .
(٣١) ينظر: الكتاب ٣ / ٢٩٤ .
(٣٢) ينظر: شرح الإشموني ١ / ١٣٠
(٣٣) شرح التسهيل ١ / ١٧٣ .
(٣٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٤٦ .
(٣٥) ينظر: المصدر نفسه ١ / ٣١٢ .
(٣٦) معاني النحو ١ / ٧٠ .
(٣٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٢٧٠ .
(٣٨) الكتاب ٢ / ٦٢ .
(٣٩) المصدر نفسه ٢ / ٦٣ .
(٤٠) ديوانه ١٠٣ .
(٤١) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٠٧ .
(٤٢) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٢٣ .
(٤٣) ينظر: النحو الوافي ٣ / ٤١٩ .
(٤٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ٩٦٢ .
(٤٥) اشعار الهذليين ٥٠٧ .
(٤٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٢٨٢ .
(٤٧) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ١ / ٢٩ – ٣٠ .
(٤٨) معاني النحو ٣ / ١٦٧ .
(٤٩) الكامل في اللغة والأدب ٣ / ٣٠ .
(٥٠) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٤٦ .
(٥١) شرح السيرافي ١ / ٢٥٢ .
(٥٢) ينظر: معاني النحو ٣ / ١٧٢ .
(٥٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٢٢٤ .
(٥٤) ينظر: معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٨٥ .

(٥٥) معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٨ .
(٥٦) ديوانها ٢٩ .
(٥٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٢ / ٣٧٩ – ٣٨٥ .
(٥٨) إعراب القرآن للنَّحَّاس ١/ ٢٤٩ .
(٥٩) شرح المفصل ٩ / ٢٠١ .
(٦٠) ١ / ٢٦٧ .
(٦١) تفسير البحر المحيط ٢ / ٢٤٠ .
(٦٢) التعبير القرآني ١ / ٧٤ .
(٦٣) الكتاب ٢ / ١٨٤ .
(٦٤) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٢٧ .
(٦٥) ينظر: معاني النحو ٤ / ١٢٨ .
(٦٦) ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية ٤/ ٦٣٨ .
(٦٧) معاني القرآن ٢ / ١٦٨ .
(٦٨) ديوانه ٣٨٨.
(٦٩) المحلى في وجوه النصب ٧، ٨ .
(٧٠) ينظر: المصدر نفسه ٧ ، ٩ .
(٧١) البحر المحيط في التفسير ١ / ٢٠٢ .
(٧٢) المصدر نفسه ١ / ٦٤٧ .
(٧٣) الكتاب ٢ / ١١٢ .
(٧٤) ١ / ٢٧٠ .
(٧٥) معاني النحو ٢ / ٢٤١ .
(٧٦) المصدر نفسه ٢ / ٢٤٣ .
(٧٧) البحر المحيط في التفسير ٦ / ١٨٤ .
(٧٨) ينظر: نفسه.
(٧٩) ينظر: زاد المسير في علم التفسير ٢ / ٣٨٦ .
(٨٠) ٣ / ٩٣، ٩٤ .
(٨١) نفسه ٣ / ٩٥، ٩٦ .
(٨٢) تخريج البيت للأخطل في خزانة الأدب ٩/ ٨٧ ؛ ولم أقع عليه في ديوانه.
(٨٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٢ / ١٤٦، ١٤٧ .
(٨٤) معاني النحو ٤ / ١١ .
(٨٥) ينظر: شرح الاشموني ٣ / ٣١١ .
(٨٦) ينظر: الكتاب ٣ / ٦٦، ٧٦ .
(٨٧) ديوانه ١١٥ .
(٨٨) معاني النحو .
(٨٩) ٢ / ٤٠٨ .
(٩٠) ينظر: معاني النحو ٤ / ١٠٠ .
(٩١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٢ / ٤٥٤ .
(٩٢) ديوانه ٣٣.
(٩٣) ٣ / ٣٧ .
(٩٤) ينظر: معاني النحو ٣ / ٣٢٨ .
(٩٥) الكتاب ٣ / ٤٢، ٤٣ .

(٩٦) ديوانه ٤٠٤.

(٩٧) الكتاب ٣ / ٤٥ .

(٩٨) ديوانه ٣٣٨ .

(٩٩) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢١٢ .

المصادر والمراجع

إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، (ت ٩٨٢هـ)، (د.ح)، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت) .

إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت) .

البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ .

التعبير القرآني، لفاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، دار عمار، الأردن، ١٩٩٨م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد المرادي، (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م

الجملة العربية والمعنى، لفاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، دار الحريم، بيروت، ٢٠٠٠ م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧ م.

ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الثانية، دار الهلال، بيروت،١٩٨٩م.

ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي ناصر الدين، الطيعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٤م.

ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق: دار بيوت، ١٩٨٢م.

ديوان الحُطيئة، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.

ديوان الخِرنق بنت بدر بن هفان(ت ٥٧٤م)، تحقيق: حسين نصار، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق، القاهرة، ١٩٩٦م.

ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

ديوان كثير عزة، جمع وتحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

ديوان الفرزدق، إليا الحاوي، ، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م.

زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)،تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠ م .

شرح أشعار الهذليين، جمعها أبو سعيد الحسن السُكريّ، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، محمود محمد شاكر، مكتبة العروبة، القاهرة، (د.ت) .

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأُشْمُوني، (ت٩٠٠هـ)، (د.ح)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م

شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدين بن مالك، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.

شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حقَّقه وشرح شواهده: أحمد السيّد سيّد أحمد، المكتبة التوفيقيَّة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

شرح رضي الدين الأستربادي على كافية ابن الحاجب(ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: عبد العال سالم، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ٢٠٠٠م.

شرح كتاب سيبويه، للسيرافي(ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، (د.ط)، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م.

شرح المفصَّل، لابن يعيش (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: ابراهيم محمد عبدالله، الطبعة الأولى، دار سعيد الدين، دمشق، ٢٠١٣م.

علم اللغة العام ــ الأصوات ــ ، لكمال بشر، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٧٣م.

العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق:د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار الهلال، (د ت) .

الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لأبي سعيد الدمشقي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، دار البشير، عمَّان، ١٩٩٠م .

الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م.

الكتاب ،لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨ م .

الكشاف عن حقائق التأويل وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٨٨م.

كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، (ت ٥٩٩ هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م.

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥م.

لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، ٢٠٠٦م.

اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٤م.

المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، الطبعة الثالثة، دار الشرق العربي، بيروت،(دت).

مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، الطبعة:الأولى،١٣٨١ هـ.

المحلّى في وجوه النصب،لابن شُقير النحوي (ت ٣١٧ هـ)، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى،دار الأمل، الأردن، ١٩٧٨م.

مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ)،تحقيق:يوسف علي بديوي،الطبعة: الأولى، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٩٩٨ م.

مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ .

معانى القرآن، للأخفش، (ت ٢١٥هـ)،تحقيق:هدى محمود قراعة،الطبعة الأولى،مكتبة الخانجي،القاهرة ١٩٩٠ م.

معاني القرآن، للفراء، تحقيق:محمد علي النجار،وأحمد يوسف النّاجي،وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف، مصر، (د.ت).

معاني النحو، لفاضل السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر، الأردن، ٢٠٠٣ م.

معجم القواعد العربية، لعبد الغني بن علي الدقر، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، (د.ت)

معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، لمحمد بن ابراهيم عبادة، (د.ط)،دار المعارف، (د.ت).

معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، دار الفكر، ١٩٧٩م.

المفصل في صنعة الإعراب،للزمخشري،تحقيق:علي بو ملحم، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

موسوعة علوم اللغة العربية، لأميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.

النحو الوافي، لعباس حسن، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، (د.ت) .